هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج الماجستير في إدارة الأعمال

جامعة البحرين

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 9-10 أكتوبر 2011

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية.....1

2.المؤشر (1) المنهج الدراسي.....3

3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج.....7

4.المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 11

5.المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة.....15

6.الاستنتاج.....19

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2012

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1-1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر رقم (1) المنهج الدراسي
المؤشر رقم (2) كفاءة البرنامج
المؤشر رقم (3) المعايير الأكاديميَّة للخرِّيجين
المؤشر رقم (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

يكون الحُكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

i. لبرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**
ii. هناك قدْر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفائه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**
iii. البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1-2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في جامعة البحرين

لقد تمت مراجعة البرنامج الأكاديمي لماجستير إدارة الأعمال في جامعة البحرين من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. ويقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته الذي تقدمت به جامعة البحرين إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي تمت بتاريخ 9-10 اكتوبر 2011.

لقد قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة البحرين في شهر يونيو 2010، بأن برنامجها لدرجة الماجستير في إدارة الأعمال سوف يخضع لعملية مراجعة جودة البرامج الأكاديمية، إلى جانب زيارة ميدانية كان من المزمع إجراؤها في عام 2011.

واستعداداً لهذه العملية، قامت جامعة البحرين بعملية تقييم ذاتي للبرنامج؛ قدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في شهر نوفمبر 2010. ونظراً لتأجيل تلك الزيارة إلى شهر أكتوبر 2011، فقد طُلب من المؤسسة تحديث التقرير وذلك في 2 أغسطس 2011. وتمت الزيارة الميدانية للجامعة لأغراض ضمان الجودة في يوميْ 9 و10 من شهر أكتوبر 2011. هذا، ومن المتوقع أن تستفيد جامعة البحرين من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

أما برنامج الماجستير في إدارة الأعمال، فتطرحه كلية إدارة الأعمال، والتي تطرح كذلك برامج الدراسات الجامعية الأولية في المحاسبة، والصيرفة والعلوم المالية، وإدارة الأعمال، والتسويق. وفي الوقت الذي أُجريت فيه الزيارة الميدانية، كان هناك إلى جانب الطلبة الجدد المقبولين في البرنامج والبالغ عددهم 22 طالباً، كان هناك 108 طالبٍ يدرسون في البرنامج، و17 عضو هيئة تدريس يقومون بالتدريس في البرنامج وفي برامج الدراسات الأولية في الكلية. وغالبية هؤلاء الأعضاء من حَمَلة شهادة الدكتوراه، وبرنامج ماجستير إدارة الأعمال لا يقوم بتوظيف أي محاضرين يعملون بنظام التفرغ الجزئي.

تمت إعادة هيكلة برنامج ماجستير إدارة الأعمال، ويدرّس البرنامج ستة موضوعات أساسية، إلى جانب أربعة مقررات دراسية اختيارية للتخصص الدقيق في جانب واحد من جوانب التخصص مثل: المحاسبة، العلوم المالية، الإدارة، والتسويق. أضف إلى ذلك، يخصص البرنامج ست ساعات معتمدة لمشروع ماجستير إدارة الأعمال (الأطروحة) كأحد المقررات البديلة لمقرر طرق البحث العملية في مجال الأعمال كمشروع برنامج، مع مشروع خاص لبرنامج ماجستير في إدارة الأعمال بثلاث ساعات معتمدة. وقد قامت الكلية بالمقايسة المرجعية لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال مع بعض النماذج الإقليمية والعالمية المشابهة له. وكجزء من برامج الجامعة، شرَعت الكلية بعملية البحث عن الاعتماد الأكاديمي لبرامجها في إدارة الأعمال من رابطة المدارس العليا لإدارة الأعمال كوسيلة إضافية لضمان جودة عمليتيْ التعليم والتعلّم في البرنامج.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج المعنيّ بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم إنجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود

2-1 برنامج ماجستير إدارة الأعمال لديه رؤية ورسالة. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية والرسالة تتوافقان مع النصوص المعبرة عن رؤية ورسالة الجامعة وكلية إدارة الأعمال، فمن الممكن تعريفهما بوضوح أكبر. أما النصوص المستخدمة حاليا في توصيف برنامج ماجستير إدارة الأعمال فهي ليست مُنصفة فيما يخص محتوى البرنامج، وأهدافه، ومخرجات التعلّم الموضوعة للمقررات الدراسية. وتقترح لجنة المراجعة أنه عندما تتم مراجعة هذه النصوص فإنه سيكون من المفيد إذا ما تم تضمين القضايا الأساسية التي تعبّر عنها أهداف البرنامج. كما وتقترح لجنة المراجعة بأن تفكر الكلية بطريقة أخرى لعرض رؤية ورسالة البرنامج بشكل أكثر بروزًا في الأماكن الرئيسة من المؤسسة؛ من أجل تذكير أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالنوايا والأبعاد الفلسفية التي تؤطر نشاطاتهم في مجال التعليم، والتعلّم، والبحث.

2-2 لقد تمخض طرح برنامج ماجستير إدارة الأعمال بصيغته المعدلة في عام 2008، عن سلسة من التغييرات في البرنامج من حيث التنفيذ الذي كان متّبعا ما بين العامين 1987 و2006. فقد تضمنت هذه الصيغة من البرنامج سلسلة من المقررات الاختيارية التي تتيح درجة أكبر من التخصص في مجموعة من الجوانب الأساسية وهي، المحاسبة، الاقتصاد والعلوم المالية، الإدارة، والتسويق. أما أهداف البرنامج والتي وُضعت بصيغة أهداف تعليمية للبرنامج، فهي واضحة وملائمة لبرنامج درجة الماجستير. ومن التغييرات المهمة التي طرأت على البرنامج هو تخصيص ست ساعات معتمدة لكتابة الأطروحة العلمية كبديل للمشروع الذي يحظى بثلاث ساعات معتمدة ومقرر دراسي إضافي.

2-3 برنامج ماجستير إدارة الأعمال مؤسس بشكل جيد، مع وجود ستة مقررات أساسية وأربعة مقررات للتخصص الدقيق–وهي المقررات الاختيارية إضافة إلى الأطروحة العلمية أو مشروع مع مقرر دراسي. أما محتويات المقررات الدراسية فهي موضوعة بوضوح ضمن مخرجات التعلّم المطلوبة كما هي الحال بالنسبة لربطها بمخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج. وهناك أدلة جيدة

على توثيق المفردات الدراسية من حيث الخلفية العلمية، والمقررات الدراسية الأساسية والاختيارية.

2-4 إنَّ مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية موّضحة بشكل جيد. كما أن تمثيل مخرجات التعلّم المطلوبة لكل مقرر وربطها بمخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج موجود في التوصيف العام لكل مقرر. وقد ذكر أعضاء هيئة التدريس أن مخرجات التعلّم الخاصة بالمقرر يتم شرحها للطلبة في معظم المقررات، وأن كل واحد من هذه المخرجات يمكن تقييمه باستخدام وسائل تقييم مختلفة. وهناك حاجة لاستخدام طرق التقييم، لاسيما استخدام التقييم التكويني؛ من أجل تشجيع "التعلّم المُعمّق" وتنمية مهارات معرفية وعملية محددة لدى طلبة برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

2-5 من المتوقع أن يكون أعضاء هيئة التدريس على عِلم بكيفية تنفيذ التعليم المستند إلى المخرجات، وأن يكون لديهم وضوح في تحديد مخرجات تعلّم معيّنة فيما يتعلق بكل مقرر دراسي له علاقة بالتخصص. وهناك حاجة لتوافق أوضح بين طرق التقييم المستخدمة "ومخرجات محددة". وليس من الضروري أن ينطوي كل مقرر من المقررات الدراسية على توضيح كل مُخرج من مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج، بل إن مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج تتحقق من خلال المقررات التخصصية ككل. أما النظام الحالي لتمثيل المخرجات فيعاني من سوء فهمٍ مماثل. فبدلاً من السعي لتحديد كل عنصر من العناصر التي تنطوي عليها مخرجات التعلّم المطلوبة للبرنامج في كل مقرر من المقررات، لابد من البحث عن عملية تحسين يتم بموجبها تحديد مخرجات تعلّم أساسية لمقررات بعيْنها. إن النظام الحالي يتسم بعمومية مفرطة، ويتطلب المزيد من التفاصيل التي تتركز في إنجاز البرنامج.

2-6 إن طبيعة المفردات الدراسية لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال هي من ذلك النوع الذي لا يستوجب الاعتماد على التقدم المعرفي في المستويات المطروحة على امتداد فترة الدراسة. ومع ذلك، فإن الأدلة المُتمثلة في نماذج الإكمال المقترحة في دليل الطالب لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال لجامعة البحرين تنطوي على تسلسل منطقي في المقررات المطروحة عبر الفصول الدراسية المتعاقبة. كما أن استمرارية وجود المقررات الأساسية من برنامج ماجستير إدارة الأعمال السابق أمر مقبول، وتشكل هذه المقررات مع بعضها البعض أساساً سليماً؛ يسمحُ للطلبة –الآن– من

بعده بالتخصص من خلال اختيار مجموعة من المقررات الاختيارية. كما أنَّ إدخال مقرر "إستراتيجية العمل" كمقرر "ختامي" هو أمرٌ مرغوبٌ فيه للغاية كونه يوفر للطلبة آلية جيدة لفهمٍ عملي، وتكامل تخصصاتهم الأساسية المختلقة.

2-7 هناك سياسة على مستوى الكلية فيما يتعلق بالتعليم والتعلّم في برنامج ماجستير إدارة الأعمال. وتوجد هذه السياسة ضمن بُنية وتشكيلة المقررات الدراسية، كلٌّ منها على حدة. وكما وردت الإشارة من قبل في الفقرة 2-5، يبقى هناك مجالٌ للتحسين في تطبيق هذه السياسة.

2-8 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- إدخال المقررات الدراسية الاختيارية مما يسمح بدرجة أكبر من التخصص.
- إيجاد خيار الأطروحة العلمية بست ساعات معتمدة.
- توفير الإشراف الجيد بما يتناسب ومستوى هذه الدرجة العلمية.
- مخرجات التعلّم المطلوبة لمقررات دراسية محددة موضحة بشكل جيد في التوصيفات العامة للمقررات الدراسية منفردة.
- وجود المقرر الدراسي الختامي المتمثل في استراتيجية العمل.
- هناك أدلة على وجود توثيق للمقررات الدراسية من حيث الخلفية الدراسية، والمقررات الأساسية والاختيارية.

2-9 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- مراجعة رسالة ورؤية برنامج ماجستير إدارة الأعمال.
- إيجاد توافق أوضح بين طرق التقييم ومخرجات التعلّم المطلوبة للمقررات الدراسية من أجل تحقيق مخرجات محددة.

- مراجعة عملية ربط مخرجات التعلّم المطلوبة على مستوى المقررات بالمخرجات الخاصة بالبرنامج.

2-10 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.**

3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج

تعتمد كفاءة البرنامج على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التدريس، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلُّم والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3-1 أُعيد العمل ببرنامج ماجستير إدارة الأعمال في عام 2008، والتحقت فيه إلى الآن ثلاث دُفعات من الطلبة. تم قبول 40 طالباً في عاميْ 2009/2008، و23 طالباً في 2011/2010. وتستوجب سياسة القبول في البرنامج وجود خبرة عمل لدى المتقدم (سنة واحدة على الأقل) مع درجة بكالوريوس في أي تخصص. أما الحد الأدنى للمعدل التجميعي التراكمي للدرجات الذي يؤهل للقبول في برنامج ماجستير إدارة الأعمال فهو 2.62 لدرجة البكالوريوس، ولكن لجنة المراجعة قد أُحيطت علماً بأن معظم طلبة البرنامج هم من الحاصلين على معدل تراكمي قدره 3.0 أو أعلى. أما متطلبات اللغة الإنجليزية الخاصة بالبرنامج فهي 6.0 في الاختبار العالمي لقياس الكفاءة في اللغة الإنجليزية (IELTS). وقد تم تطبيق هذه المتطلبات بشكل منظّم ومتناسق منذ دفعة عام 2010-2011. ولكن في بعض الحالات قد سُمِح للطلبة الحاصلين على أقل من 6.0 في اختبار الـ (IELTS) بالالتحاق بالبرنامج على أساس تحقيق المستوى المطلوب من خلال المزيد من الدراسة أثناء تقدمهم في برنامج ماجستير إدارة الأعمال. والفريق المسئول عن البرنامج بحاجة لمراجعة معيار القبول الخاص باختبار الـ (IELTS) مادامت تلك المراجعة ستساهم في عملية التعليم والتعلّم، ومن ثم نجاح البرنامج.

3-2 على الطلبة المحتمل التحاقهم بالبرنامج أداء اختبار كفاءة، وحضور مقابلة مع منسِّق البرنامج. وقد تبنّت الكلية معايير عالية للقبول في برنامج ماجستير إدارة الأعمال، وتبنّت سياسة الكيف بدلاً من الكم في قبول الطلبة. وقد بلغ مجموع الطلبة الذين درسوا في البرنامج في السنوات الثلاث الأخيرة 103 طالبٍ، أكمل 24 منهم 30 ساعة معتمدة إلى الآن منذ التأجيل، عندما كانوا يقومون بإعداد أطروحاتهم العلمية أو مشاريعهم، وعشرة طلاب تحت الملاحظة بسبب

ضعف إنجازاتهم. وبذلك، فإن العدد الكلي للطلبة الدارسين حالياً في البرنامج هو 70 طالباً تقريباً.

3-3 يُطلب من الطلبة الملتحقين بالبرنامج غير الحاملين شهادة إدارة الأعمال دراسة من ثلاثة إلى أربعة مقررات مسبقة. وهذه المقررات تعدُّ الطلبة للبرنامج بشكل جيد، ولكن لجنة المراجعة، بعد أن أُبلِغت من قبل الطلبة الحاليين ومن خلال درجات الأداء، ترى أن على الفريق المسئول عن البرنامج مراجعة مستوى كلٍّ من مقرر المحاسبة المالية (ACC 500)، ومقرر المحاسبة المالية المتقدمة (ACC 610)؛ نظراً لأن معدل الرسوب العالي نسبيًّا في مقرر المحاسبة المالية المتقدمة (ACC 610) يمكن أن يُعدُّ إشارة إلى أن الطلبة لم يتم إعدادهم بصورة جيدة لغرض دراسة هذا المقرر. وعلى الكلية أن تضمن بأن أعضاء هيئة التدريس يقومون باستخدام الكتب المنهجية عندما تتطلب الموضوعات التي يقومون بتدريسها استخدام هذه الكتب.

4-3 هناك 17 عضو هيئة تدريس متفرغون تمامًا للتدريس في برنامج ماجستير إدارة الأعمال. وجميع هؤلاء المدرسين مُطالَبون كذلك بالتدريس في برامج البكالوريوس. وتذكر الكلية أن معدل أعداد الطلبة الحاضرين في كل محاضرة من محاضرات برنامج ماجستير إدارة الأعمال هو 13 طالباً (على الرغم من أن العدد يمكن أن يكون أقل مع حساب عدد الطلبة المؤجلين). يقوم عدد قليل من المحاضرين الممارسين في ميدان إدارة الأعمال بإلقاء المحاضرات بوصفهم أفرادًا زائرين، على الرغم مما ذُكر بأن هناك صعوبة متزايدة في توفير هذا العدد من المحاضرين الممارسين.

5-3 عندما يتم دمج عدد ساعات التدريس في الدراسات الجامعية الأولية مع ساعات التدريس في برنامج ماجستير إدارة الأعمال، يتباين النِّصاب التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في عام 2011 ما بين 21 و27 ساعة في الأسبوع. وهذا نِصابٌ مرتفع جداً. أما معدل عدد الساعات التدريسية الأسبوعية استناداً للفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2010-2011، فقد تراوح ما بين 12 و21 ساعة أسبوعياً.

6-3 المؤهلات العلمية لأعضاء هيئة التدريس مناسبة. وقد لاحظت لجنة المراجعة بأن العديد من أعضاء هيئة التدريس هم بصدد الوصول إلى نهاية مشوار عملهم التدريسي، وأن على الكلية أن

تستعد لتجديد كادرها التعليمي من أعضاء هيئة التدريس. أما السجل البحثي لأعضاء هيئة التدريس فهو محدود، مع وجود القليل من المنشورات في مجلات تتسم بالجودة. ومع ذلك، فلابد من الإقرار بالمشاركة القوية لعدد قليل منهم لنشرهم منشورات تتسم بالجودة. إن تحسين النتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس كيفًا وكمًّا يمكن أن يساهم في زيادة الطلبة الذين يختارون مسار البحث العلمي ونيل أطروحة فيه.

3-7 قامت لجنة المراجعة بمراجعة عدد من مختبرات الحاسوب، وقاعات المحاضرات من مختلف الأحجام. ووجدت هذه المرافق مناسبة وكافية لأعداد طلبة البرنامج. كما أن مرافق تقنية المعلومات مناسبة هي الأخرى، والمعدات المستخدمة فيها قد تم شراؤها حديثاً نسبياً.

3-8 لدى الكلية موظف مكتبة متفرغ تمامًا لهذا العمل، ويتبنى منهجاً استباقياً في توفير الدعم لأعضاء هيئة التدريس والطلبة. والمكتبة لديها اشتراك مع مجموعة واسعة ومناسبة من قواعد البيانات والاشتراك في خدمات الكتب الإلكترونية، التي تتناسب وحاجة طلبة ماجستير إدارة الأعمال. كما يحصل الطلبة على التوجيه المناسب حول قواعد الاستشهاد بالمصادر وضرورة تجنب الانتحال والسرقة الأدبية. ولجنة المراجعة تُقدر جيدًا سعة وجودة الخدمات التي تقدمها المكتبة. كما يقوم موظف الارتباط في المكتبة بالتعريف بالخدمات التي تقدمها المكتبة وعملية كتابة البحث العلمي. وطلبة برنامج ماجستير إدارة الأعمال يشعرون بالرضا نحو مصادر التدريس والتعلّم. كما لاحظت لجنة المراجعة أن التقنيات المستخدمة كفؤة ومناسبة

3-9 يُقدَّم الدعم الطلابي بمستوى مناسب. ويتواجد الأكاديميون لتقديم المشورة الأكاديمية؛ وهناك الخدمات غير الأكاديمية، مثل منفذ بيع الكتب والقرطاسية (يفتح أبوابه في بعض الأوقات لطلبة البرنامج مساءً)، وخدمات المكتبة (لاسيما خدمات الإنترنت) وخدمة الإرشاد الوظيفي.

3-10 معدلات استبقاء الطلبة مقبولة، حيث تتجاوز الـ 80% (عندما يتم شمول الطلبة المؤجلين عندما يقومون بإكمال ساعاتهم البحثية الست المتبقية).

3-11 *وفي* معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- تبني معايير قبول عالية في برنامج ماجستير إدارة الأعمال.
- النسبة المنخفضة لعدد أعضاء هيئة التدريس قياساً إلى عدد الطلبة.
- المستوى المناسب لمختبرات الحاسوب، وقاعات المحاضرات، ومرافق تقنية المعلومات.
- سعة وجودة خدمات المكتبة المُقدمة لطلبة وأعضاء هيئة تدريس برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

3-12 *فيما* يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- تقليل العدد الكبير للأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس.
- تعيين موظفين أكاديميين مؤهلين لضمان التجديد المناسب لأعضاء هيئة التدريس.

3-13 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4-1 لاحظت لجنة المراجعة –وبكل اقتناع– الجهود التي يبذلها الفريق المسئول عن البرنامج لمقايسة برنامج جامعة البحرين لماجستير إدارة الأعمال –مرجعياً– مع برامج ماجستير إدارة أعمال إقليمية وعالمية، والأدلة الواضحة المقدمة على هذه المقايسة. وقد كان لهذه المقايسة المرجعية أثراً واضحاً على البنية الحالية لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال المعدّل.

4-2 توافقًا مع سياسة الجامعة، فإن الكلية بصدد عملية السعي للحصول على اعتماد رابطة المدارس العليا لإدارة الأعمال. وكجزءٍ من هذه العملية، فقد سعت الكلية للحصول على العضوية في هذه الرابطة، واكتساب الأهلية للمضي قدماً في طلب اعتماد الرابط، وقد حصلت على هذه العضوية. والجزء المهم من عملية الاعتماد هو قيام الرابطة بتعيين اثنين من الموجّهين، **أحدهما:** في مجال المحاسبة. **والثاني:** في مجال الأعمال، وهذا ما تحقق بالفعل.

4-3 يُستخدم عددٌ من طرق التقييم التكويني للبرنامج. وتشمل هذه الطرق: الاختبارات القصيرة، العروض التقديمية، الواجبات، التقارير. وهذا واضح من خلال مجموعة الملفات (Portfolios) الخاصة بالمقررات الدراسية، والمقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

4-4 يعكف الفريق المسئول عن البرنامج على إدخال طرق لقياس مخرجات التعلّم المطلوبة. والكلية لديها بعض الطرق غير المباشرة لتقييم مدى تحقق مخرجات التعلّم كالاستطلاعات الموجهة للطلبة، والخريجين، وأرباب العمل. ولعل الكلية ترغب في التفكير في استخدام المقابلات ومجموعات العمل المتخصصة لفئات مختلفة ذات صلة بالبرنامج لتعزيز هذه العملية.

4-5 على الرغم من عدم قياس مخرجات التعلّم إلى الآن، فقد تم إنجاز العمل استعداداً للقيام بهذا التقييم. فقد تم وضع جدول لعملية التقييم في عام 2011، وسيتم تنفيذ هذا الجدول في الجزء

الأخير من العام الدراسي 2011–2012. ويتناول مركز ضمان الجودة والاعتماد بشكل واضح –في نشرته– قضيةَ بناء نموذج تقييمي وتصميم طُرق للتقييم.

6-4 معايير توزيع الدرجات موثّقة بشكل واضح وتتسم بالشفافية. وهناك طرق داخلية متنوعة تستخدم لضمان الانسجام في التصحيح، كتقديم الإجابات النموذجية ومراجعة الأعمال التي خضعت للتصحيح داخل الصف. وتسعى هذه الطرق للتأكد من مصداقية وصحة الأوراق الامتحانية وتصحيحها. هذا، ومن الممكن التفكير في نماذج أخرى للتحكيم الداخلي للأوراق الامتحانية.

7-4 لا تستخدم الكلية نظام المُمتحِن الخارجي على مستوى المقررات الختامية أو عمل المشروعات. وقد تم تدقيق عيّنة من الأوراق الامتحانية ووجدت اللجنة أنها مُرضية بشكل عام. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تقترح على الكلية تطبيق الامتحان الخارجي في أوراق الواجبات للسنة الأخيرة من البرنامج كأسلوب فعّال آخر لتدقيق الجودة والتعرف على استيفاء وتحقيق المعايير المطلوبة في مجال ما، حيث إن عملية التحسين المنتظم للمنهج الدراسي وتحديث المحتوى هما أمران في بالغ الأهمية بالنسبة للقدرة التنافسية للخريجين.

8-4 يحظى الإشراف على الطلبة باهتمام جيد، مع اهتمام فردي بالطلبة الذين يقومون بكتابة أطروحاتهم العلمية، في حين يتم تعيين مشرف واحد للمجموعات التي تضم من أربعة إلى خمسة طلاب ممن يلجئون لخيار "إنجاز المشاريع". وقد كان الاهتمام الكبير الذي يلقاه طلبة الأطروحات العلمية من خلال الطلبة الذين يختارون مسار كتابة الأطروحة واضحا من خلال التصحيح التفصيلي والبنّاء الذي يقدم لهم خلال محاولاتهم الأولية في كتابة الأطروحة.

9-4 هناك سياسة سائدة على مستوى الجامعة بأن الأطروحات العلمية تخضع لامتحان خارجي؛ وفي الوقت الذي جرت فيه الزيارة الميدانية للمؤسسة، لم يكن أي من الطلبة قد أنجز كتابة أطروحته بعد. ولجنة المراجعة تؤيد الحاجة للامتحان الخارجي لخيار الأطروحة العملية؛ من أجل إكمال متطلبات الحصول على الدرجة العلمية. وهذا من شأنه أن يعزز المقايسة المرجعية للدرجة، ويضمن بأن معيار المؤهل العلمي قد تم استيفاؤه بالمقارنة مع سوق العمل.

10-4 التقت لجنة المراجعة بمجموعة من أرباب العمل، وسمِعت بأن أرباب العمل في البحرين يشعرون بالرضا نحو مستوى خريجي برنامج ماجستير إدارة الأعمال في نسخته السابقة. وقد وردت

ملاحظة خاصة حول قوة خريجي المحاسبة من البرنامج. وقد تحدّث الخريجون السابقون بإعجاب عنه.

4-11 سنحت الفرصة للجنة المراجعة لفحص مجموعة ملفات المقررات الدراسية (Portfolios) ومشروعات الطلبة. وقد بدت جودة تلك الملفات بمستوى جيد. ولكن بعد التدقيق المعمق عثرت لجنة المراجعة على بعض المواد التي تم نقلها من مصادر إلكترونية أو من نسخٍ مطبوعة لبعض المنشورات دون أي إشارة إلى مصدر الاقتباس. وقد سمِعت لجنة المراجعة أثناء المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس أنَّ هذا شيء غير معتاد. والجامعة لديها سياسة خاصة بالنزاهة الأكاديمية تذكر فيها أنه يجب التنويه وبشكل صريح إلى أي مادة مقتبسة أو منقولة بتصرف من مصدر آخر. وأعضاء هيئة التدريس على عِلمٍ بهذه السياسة، وقد شاهدت لجنة المراجعة أمثلة للانتحال تم الكشف عنها والتعامل معها بحزم. ولجنة المراجعة تشجع الجامعة على وضع آلية تضمن التنفيذ المنظّم لسياسة النزاهة الأكاديمية. كما أنَّ استخدام برنامج الكشف عن الانتحال يمكن أن يساهم في الحيلولة دون ارتكاب مخالفة الانتحال، كما أنه سيكون بمثابة أداة تعلّم للطلبة في التعرف على أمثلة الانتحال. إن هذا الأمر سيُمكِّن الطلبة من تطوير مهاراتهم الأكاديمية؛ من أجل كتابة أوراق بحثية تتسم بالجودة.

4-12 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- فعاليات المقايسة المرجعية تجري على الصعيد الإقليمي والعالمي.
- مجموعة طرق التقييم المُستخدمة.
- الإشراف المقدّم للطلبة فيما يخص أطروحاتهم العلمية.
- استخدام الأدوات الاستطلاعية كنوع من أنواع التقييم لمدى استيفاء مخرجات التعلّم المطلوبة.
- الرضا الواضح لأرباب العمل نحو خريجي برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

4-13 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- أن تقوم بالمزيد من التطوير لعملية التحكيم الداخلي للامتحانات.
- أن تفكر في إدخال نظام الامتحان الخارجي للامتحانات النهائية.
- أن تنفِّذ سياسة النزاهة الأكاديمية بشكل منظَّم.

14-4 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين**.

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج –بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة– تبعث على الثقة في البرنامج.

5-1 توجد هناك سياسات لإدارة برنامج ماجستير إدارة الأعمال. ولدى الكلية مجموعة من السياسات المُطبّقة على عملية التعليم والتعلّم، والتعليمات الخاصة بالموظفين، وجمع الدرجات والتحقق منها، وتطبيق نظام الامتحانات، وكلّها تنمُّ عن مستوى كافٍ من الجودة في إدارة البرنامج. وقد وجدت لجنة المراجعة أن هناك إدراكًا لصعوبة الموازنة بين الحاجة لتحقيق التقيد داخل البرنامج بمجموعة السياسات والمعايير والرغبة التطويرية الجوهرية لتحقيق مخرجات تدريس وتعلّم ممتازة.

5-2 إن الطريقة المُنظّمة لتوثيق عمليتيْ التدريس والتعلّم تتطلب الاحتفاظ بحُزمة ملفات خاصة بالمقرر الدراسي (Portfolio). وقد شخّص مركز ضمان الجودة والاعتماد بنشرته الموسومة "أفكار" IDEAS وبشكل واضح الحد الأدنى لمحتويات هذه الحزمة؛ نظراً لصعوبة توحيدها في كل برنامج. ومحتويات حزمة الملفات التي يوصي بها (وقدمها) مركز ضمان الجودة والاعتماد مستوفية للمعايير الوطنية والعالمية. ويوجد لكل مقرر يتم تدريسه في برنامج ماجستير إدارة الأعمال ملف يحتوي على كافة الوثائق الضرورية، بما يُمكِّن من تقييم المقرر لغرض تحسين التدريس والتعلّم؛ لذا، فإن هذا الملف يتضمن التوصيف العام للمقرر، ونسخاً من الاختبارات، والامتحانات القصيرة، والمشاريع، والواجبات المنزلية، والأوراق الامتحانية، وعيّنات من الأعمال المُصححة، والدرجات، وتقييم الطلبة للمقرر ولعضو هيئة تدريس المقرر.

5-3 جامعة البحرين لديها سياسة للمراجعة المنتظمة لجميع البرامج الأكاديمية كل خمس سنوات؛ يتم التقيد بها بشكل صارم. والكلية تتقيد بهذه السياسة وتنوي مراجعة برنامج ماجستير إدارة الأعمال في غضون سنتين.

5-4 لقد بدا واضحاً من خلال المقابلات التي أُجريت أثناء الزيارة الميدانية للمؤسسة بأن أعضاء هيئة التدريس في الكلية يُدركون بشكلٍ كبير الحاجة إلى مراجعة مستمرة لمسألة تبنّي وتنفيذ أسلوب التعليم المستنِد إلى المخرجات. وقد لاحظت لجنة المراجعة الرغبة الواضحة لدى أعضاء هيئة تدريس البرنامج للانخراط في هذا النمط من التعليم لأجل تحسين تدريس البرنامج.

5-5 أُجري استطلاع للتعرُّف على رضا الطلبة. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة هذا الاستطلاع والنتائج التي أسفر عنها. واللجنة تشعر بالرضا عن الأدلة التي تشير إلى أن الكلية تقوم رسمياً بإبلاغ الطلبة بنتائج الدراسة الاستطلاعية عن رضاهم والخطوات التي يتم اتخاذها نتيجة للتغذية الراجعة.

6-5 يقوم الطلبة بتقييم عملية التدريس لكل موضوع من الموضوعات في كل فصل دراسي. ويتم تجميع نتائج هذا التقييم ثم تُقدّم لعضو هيئة التدريس المعني، ولرؤساء الأقسام، والعميد. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأنه عندما يعبّر الطلبة عن عدم رضاهم في هذا الجانب، يعقد رئيس القسم لقاءً مع عضو هيئة التدريس المعني ويراجع معه خطة عمل لتحسين التدريس.

7-5 لم تقم الكلية إلى الآن بإجراء استطلاعٍ ناجح للخريجين السابقين؛ لأنها -أساساً- لا تملك سجلا مفصلاً عن معلومات اتصال لهؤلاء. وتعكف الكلية الآن على مراجعة سجلاتها الخاصة بالخريجين السابقين، وتخطط للقيام باستطلاع للتعرف على رضا هؤلاء الخريجين. وترى لجنة المراجعة أن تقوم الكلية بإجراء هذا الاستطلاع في أقرب وقت ممكن. ومن المتوقع أن يساعد هذا الاستطلاع في استقطاب طلبة جدد، وإيجاد أماكن لتوظيف الخريجين، إلى جانب توفير بيانات لتحسين المنهج الدراسي لبرنامج ماجستير إدارة الأعمال.

8-5 لم تقم الكلية إلى الآن بإجراء استطلاع رسمي لأرباب العمل. إلا أنَّ فريق البرنامج يعكف الآن على إعداد قائمة بأرباب عمل الخريجين السابقين وعند اكتمال هذه القائمة، سيتم استطلاع رأي أرباب العمل رسمياً من حيث جودة مستوى الخريجين ورضاهم كأرباب عمل عن مستواهم المهني والعلمي. وقد تم استخدام نظام لطلب المعلومات من الجهات ذات العلاقة وإدخالها في برنامج ماجستير إدارة الأعمال عن طريق المجلس الاستشاري. ومن خلال اللقاء الذي عقدته لجنة المراجعة مع هذا المجلس، بدا واضحاً للّجنة أنه من الممكن الحصول على معلومات قيّمة من أعضائه. أما عدد أعضاء المجلس، فهو محدود حالياً. وهناك فرصة لدى الكلية لزيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري، ووضع إطار رسمي لاجتماعاته، وخلق آلية لتقديم التغذية الراجعة حول برنامج ماجستير إدارة الأعمال.

5-9 العلاقة بين الكلية ومجلس المستشارين تبدو متينة ومتوازنة مع دراسة الكلية لقيمة أي مقترحات يتقدم بها المستشارون قبل اتخاذ قرار بتبنّيها.

5-10 الفرصة متاحة للتطوير المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس، مع توافر ميزانية مخصصة لتقديم الأوراق البحثية في المؤتمرات. كما تُعقد دورات تدريبية لهم. والكلية والجامعة بحاجة لتعيين موظفين جُدد لتنفيذ برنامج الشهادة العليا في الممارسة الأكاديمية الذي تطرحه جامعة يورك سانت جون (York st. John) في المملكة المتحدة في حرم جامعة البحرين. أضف إلى ذلك، فإن البرنامج الذي كان موجهاً في بداية الأمر إلى الموظفين الحاصلين على مؤهلهم العلمي حديثاً، مع خبرة محدودة أو دون خبرة في مجال التدريس، أصبح الآن مفتوحاً أمام جميع أعضاء هيئة التدريس.

5-11 تتم مراجعة ترقية الموظفين في جامعة البحرين سنوياً. وتتوزع المراتب العلمية لأعضاء هيئة تدريس برنامج ماجستير إدارة الأعمال البالغ عددهم 15 عضوا، وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، وتتوزع بشكل متساوٍ بين مرتبة أستاذ، وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد. واستناداً إلى اللوائح، لا يمكن للأساتذة المساعدين التدريس في البرنامج إلاّ بتوصية من رئيس القسم وموافقة مجلس الكلية. وتعاني الكلية من نقص في عدد الأساتذة المشاركين ومن هم بدرجة أستاذ. وخلال المقابلات التي أُجريت مع أعضاء هيئة التدريس، ظهر أنه لم تتم ترقية سوى عدد قليل من أعضاء هيئة التدريس في السنوات الأخيرة؛ نظراً لأن غالبية الأعضاء لديهم أعباءٌ تدريسية كبيرة للغاية تمنعهم من إجراء الأبحاث، وهو العنصر الأساسي للترقية الأكاديمية. وتقترح لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بمراقبة، ودعم، وتوجيه أعضاء هيئتها الأكاديمية المبتدئين بأن تساعدهم في التقدم عبر الرتب الأكاديمية وإبقائهم على اطلاع بما يستجد في الموضوعات التي يقومون بتدريسها.

5-12 وفي معرِض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود لجنة المراجعة *الإشادة* بما يلي:

- التنفيذ المتناسق لسياسات إدارة برنامج ماجستير إدارة الأعمال.
- التنفيذ الصارم لسياسة الجامعة الخاصة بالبرامج الأكاديمية.

- تطوير نظام لجمع وتقديم التغذية الراجعة حول تدريس الطلبة واستطلاعات أعضاء هيئة التدريس.
- أدلة علاقة العمل مع مجلس المستشارين.
- إتاحة فرص التنمية المهنية المستمرة وتدريب الموظفين.

5-13 وفيما يتعلق بالتحسينات المطلوبة، **توصي** لجنة المراجعة بضرورة قيام الكلية بما يلي:

- أن تنفِّذ الاستطلاع الخاص بالخريجين السابقين.
- أن تقوم بتوسيع المجلس الاستشاري وأن تكون له اجتماعات رسمية وآلية لتقديم التغذية الراجعة حول البرنامج.
- أن تراقب، وتدعم، وتوجّه أعضاء هيئتها الأكاديمية المبتدئين في مجالاتهم التخصصية.

5-14 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي–هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

توجد ثقة في برنامج الماجستير في إدارة الأعمال المقدم من قِبل جامعة البحرين.